(الضرائب) تجتمع مع صناعيي دمشق وتشرح تعديلات الإنفاق الاستهلاكي

عبد الهادي شباط

اعتبرت هيئة الضرائب والرسوم اجتماعها مع غرفة صناعة دمشق وريفها (ممثلين عن صناعة الأدوات الكهربائية المنزلية) أنه في إطار التنسيق المستمر مع الاتحادات ونقابات المهن، حيث تمت مناقشة التعليمات التنفيذية للقانون /١٥/ لعام ٢٠٢٤ والذي عدل بعض أحكام المرسوم التشريعي رقم /١١/ لعام ٢٠١٥ المتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي، إذ تم التركيز على التعليمات المتعلقة بتعديل رسم الإنفاق الاستهلاكي للأجهزة الكهربائية المنزلية بمختلف أنواعها الذي أصبح ١ بالمئة من القيمة بدلاً من ٥ بالمئة، إضافة إلى إلغاء رسم الإنفاق الاستهلاكي على المحضرات الغذائية التي تحتوي على الكاكاو ومسحوق الكاكاو واقتصار الرسم بالنسبة للمواد المنتجة محلياً على الشوكولا المصنعة محلياً فقط بنسبة ٢ بالمئة، باستثناء الأطعمة المغطسة أو المحشية بالشوكولا لا تعد من مشتملات هذا البند أياً كانت نسبتها.

مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس أكد أنه تم التركيز على توضيح رسم الإنفاق الاستهلاكي على المواد المستوردة فأصبح بموجب القانون (٥ بالمئة على الشوكولا المستوردة المصنعة، ٣ بالمئة على زبدة الكاكاو، ٣ بالمئة على مسحوق الكاكاو (المستورد) والتأكيد على أن البضائع المنتجة محلياً معفاة من رسم الانفاق الاستهلاكي في حال تصديرها للخارج استناداً لأحكام القانون /١٤/ لعام ٢٠١٧.

وتنوه الهيئة في تصريحاتها حول رسم الإنفاق الاستهلاكي بأنه تتم إعادته للصناعي بحال قام بتصدير منتجه المحلي وهو ما يسهم في تحفيز الإنتاج المحلي والتصدير ويمنح قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

وكان رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري أكد لـ«الوطن» أهمية القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢٤ والذي يقضي بتعديل بعد بنود المرسوم رقم ١١ لعام ٢٠١٥ المتعلقة برسوم الإنفاق الاستهلاكي في دعم الصناعات الغذائية التي تدخل في إنتاجها مادة الكاكاو.

وأوضح المصري أن القانون جاء تلبية لمطالب الاتحاد المتكررة، وخاصة في المادتين ٣و٤، إذ كانت الفقرة ٣ تخضع أي صناعة تدخل بها مادة الكاكاو كالبسكويت المغطس بالشوكولا وغيرها لضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي ٣ بالمئة على كامل المنتج، ما كان يشكل عبئاً كبيراً على تكاليف الإنتاج وبالتالي ينعكس على ارتفاع الأسعار، منوهاً بأن القانون أعفى هذه المواد من الضريبة، وأصبحت الضريبة تقتصر فقط على المادة المصنعة من الشوكولا محلياً ١٠٠ بالمئة بنسبة ٢ بالمئة وعلى الشوكولا المستوردة بنسبة ٥ بالمئة.

وبالنسبة لصناعة الأجهزة والأدوات الكهربائية المنزلية مثل المراوح والغاز والمكيفات والمدافئ؛ والتي جميعها صناعة محلية كان يتم تحصيل ضريبة إنفاق استهلاكي ٥ بالمئة، وبتعديل القانون أصبحت تدفع ضريبة ١ بالمئة، منوهاً بأهمية ذلك في تشجيع الصناعة وتخفيض الأسعار، بما يشجع على زيادة دوران عجلة الإنتاج.

وفي سياق الربط الإلكتروني تتجه الهيئة إلى التوسع في تطبيق إلزامية الربط الإلكتروني مع العديد من الشرائح تباعاً وكان آخرها إلزامية الربط مع مهنة صناعة الحلي والمجوهرات والمعادن الثمينة ومهنة الصيدلة التي تم التوافق على الربط مع صيادلة دمشق ومنحهم حتى نهاية الشهر الجاري (نيسان) لتنفيذ الربط مع الهيئة التي أكدت أمس عبر حسابها عبر التواصل الاجتماعي تذكير مكلفي مهنة الصيدلة لدى مديرية مالية محافظة دمشق بضرورة استكمال إجراءات الانضمام لمنظومة الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة قبل نهاية المهلة الممنوحة لهم لغاية ٢٠٢٤/٤/٣٠ بموجب القرار رقم ٤٩٤/ق.م تاريخ ٢٨/آذار/٢٠٢٤. وبناء عليه فإنه عليهم مراجعة مديرية مالية محافظة دمشق لاستلام اسم المستخدم وكلمة المرور قبل نهاية الموعد المحدد المذكور آنفاً.

وكانت «الوطن» نشرت الاتفاق الذي أبرم بين الهيئة ونقابة الصيادلة والذي تضمن توحيد نسبة الربح الصافية لكل فعاليات مهنة الصيدلة بما فيها الوصفات الطبية على التأمين والوصفات الطبية للنقابات بنسبة ربح صافية مقدارها ٤,٥ بالمئة من رقم العمل للمكلفين الملتزمين باستخدام آلية الربط الإلكتروني.

مليونا دولار الحد الأدنى لإنشاء مركز لمعالجة الأورام

مدير هيئة الاستثمار لـ«الوطن»: نتيجة تزايد حالات الأورام ولدعم القطاع الصحي الحكومي

جلنار العلي

أصدرت هيئة الاستثمار السورية الدليل الإجرائي الخاص بنشاط مشفى أو وحدة ضمن مشفى أو مركز لمعالجة الأورام بالأشعة، وذلك ضمن إجراءات شفافة ومبسطة وكلف ومهل زمنية محددة ومختصرة، بالتعاون مع وزارة الصحة.

وحول ذلك، بيّنت مديرة هيئة الاستثمار ندى لايقة في تصريح لـ«الوطن» أن مركز معالجة الأورام بالأشعة هو نشاط جديد تم إدراجه ضمن الأنشطة المستهدفة بقانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، للاستفادة من المزايا والإعفاءات الموجودة فيه، لافتة إلى أن هذا النشاط هو واحد من مجموعة أنشطة تمت دراستها خلال الفترة الماضية بالتعاون مع وزارة الصحة لتفعيل دور الاستثمارات الخاصة في تلبية احتياجات قطاع الصحة.

وأرجعت لايقة السبب في هذه النشاط إلى تزايد حالات الأورام خلال السنوات الماضية، ووجود رغبة في دعم الخدمات الصحية الحكومية المقدمة في المجال بخدمات القطاع الصحي للخاص، مشيرة إلى أن الحد الأدنى من رأس المال المطلوب من المستثمر يعادل مليوني دولار بالليرة السورية وهو يمثل قيمة التجهيزات الخاصة بالنشاط فقط دون قيمة الأرض والبناء، لافتة إلى أن هذا الحد هو معيار من قد يجري تعديله بالتعاون مع الوزارة تبعاً للاحتياجات والتغييرات في تكاليف إقامة الاستثمارات.

وأشارت إلى أنه خلال الفترة القادمة سيتم استكمال التنسيق والتعاون مع وزارة الصحة بتجهيز فرص استثمارية مهمة ونوعية تلبي الاحتياجات المحلية، مؤكدة أنه يمكن للمستثمرين الراغبين بإقامة هذا النشاط التقدم بطلباتهم إلى الهيئة وفروعها في المحافظات ضمن الوثائق والاشتراطات الواردة في التعليمات التنفيذية للقانون ١٨ وتعديلاته.

وحول المدة الزمنية المقررة لإقامة مثل هذه المشاريع، أكدت لايقة أن الدليل يتضمن المدد والكلف الزمنية الواضحة لهذا النشاط، ولا تتجاوز مهلة الحصول على أي إجازة استثمار بموجب القانون ١٨ أكثر من ٣٠ يوماً في حال قدم المستثمر طلباً مكتمل البيانات والوثائق. وبالنسبة لمدة تأسيس المشروع فهي تتعلق بدراسة للمستثمر وبالبرنامج المادي والزمني لتنفيذ المشروع والذي يعتبر أهم المستندات التي يرفقها المستثمر مع طلبه عند التقدم للحصول على إجازة الاستثمار.

منها ١٨ تطبيقاً للتسويق و١٠ لنقل الركاب و٦ بنكية

مديرة التراخيص: ٥٠ تطبيقاً مرخصاً في سورية و١٦٦ طلب ترخيص قيد الدراسة

راما العلاف

كشفت مديرة التراخيص في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد نور عراط أن عدد التطبيقات المرخصة في سورية لعام ٢٠٢٤ بلغ ٥٠ تطبيقاً يشمل ١٠ تطبيقات لخدمة نقل الركاب، و٢ لخدمة توصيل الطلبات، وتطبيقاً واحداً للخدمات التعليمية، و٣ تطبيقات للخدمات الصحية و١٨ تطبيقاً لخدمات التسويق، وتطبيقاً واحداً للخدمات السياحية، و٤ تطبيقات لخدمة تغذية الحسابات الإلكترونية الخاصة بالشركات النقالة، إضافة إلى ٦ تطبيقات بنكية و٥ تطبيقات للدفع الإلكتروني.

وأوضحت مديرة التراخيص أن مجموع الطلبات التي لا تزال قيد الدراسة في الهيئة حتى تاريخه بلغ ١٦٦ تطبيقاً.

وأشارت عراط إلى أنه فيما يخص التطبيقات المخالفة يجب التمييز بين حالتين، أولهما التطبيقات المرخصة التي ارتكبت مخالفة حيث إنه في حال وقوع أي مخالفة من قبل الشركات المرخصة يتم اتخاذ الإجراءات الواردة في اللائحة التنظيمية للمخالفات والغرامات للتراخيص النمطية لخدمات الاتصالات الصادرة بقرار مجلس المفوضين رقم ٥٠ تاريخ ٣٠/٩/٢٠٢٣.

أما التطبيقات غير المرخصة فيتم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية بحق كل التطبيقات العاملة على الشبكة دون ترخيص بعد أن تم منحها أكثر من مهلة لتقديم طلب أصولي للحصول على الترخيص اللازم لعملها على الشبكة السورية تفادياً لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم في حال عدم الالتزام، إذ إن التطبيقات المرخصة باتت أكثر أماناً للمستخدم من حيث ضمان الأمن السيبراني للتطبيق وحقوق المستخدمين من الناحية الفنية ومن ناحية جودة الخدمات المقدمة من خلال التطبيق.

وحول إجراءات الحصول على الترخيص أوضحت عراط أنه يجب أولاً أن يتم تقديم الطلب إلى ديوان الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد متضمناً كل المعلومات والثبوتيات اللازمة لتقديم الطلب، حيث تتم دراسة الطلب وفي حال كان الطلب مستكملاً لجميع الوثائق والثبوتيات المطلوبة يتم مراسلة الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات لإجراء الاختبارات الفنية الخاصة بالتطبيق، كما تتم مراسلة الجهة العامة المعنية بالخدمة التي يقدمها التطبيق للحصول على موافقتها اللازمة لتقديم الخدمة، وبعد أن يتم الحصول على موافقة الجهة العامة واجتياز الاختبار الفني للتطبيق يتم إعلام مقدم الطلب بموافقة الهيئة على منحه الترخيص المطلوب.

المناطق الصناعية فقيرة بالفروع المصرفية

نحلاوي لـ«الوطن»: مصارف في عدرا الصناعية غير مفعلة ولا يمكن الاستفادة منها!

ثورمان العباس

أكد نائب رئيس غرفة صناعة دمشق لؤي نحلاوي لـ«الوطن» ضرورة افتتاح فروع مصرفية في المناطق الصناعة وتوظيفها بما يخدم الصناعي وبين أن إحدى المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية الفقر في عدد الفروع المصرفية المفعلة الموجودة فيها.

وأشار إلى أن افتتاح فروع مصرفية وزيادة العدد فقط لا يحل المشكلة بل يجب أن تكون هذه الفروع تعمل وموظفة بشكل صحيح وتخدم الصناعي ولفت إلى أن مدينة عدرا الصناعية تحتوي على عدد من المصارف لكنها غير مفعلة ولا يمكن الاستفادة منها وشدد على أن الصناعيين لا يملكون أي نوع من المزايا في عملهم مع البنوك.

وبدوره أوضح الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد لـ«الوطن» أن عدد المصارف العاملة في سورية ١٥ مصرفاً خاصاً و٦ مصارف عامة، وبين أن كل مصرف لديه عدة فروع وبحسب إحصائية للمكتب المركزي للإحصاء في عام ٢٠٢١، يبلغ عدد سكان سورية نحو ٢٣ مليون نسمة، وبحسب الإحصائيات يبلغ عدد فروع المصارف العاملة في البلد (عامة وخاصة) ٥١٥ فرعاً تقريباً، وأضاف: هذا يعني أن لكل ٤٤,٦ ألف مواطن فرعاً مصرفياً وحيداً.

ولفت محمد إلى أن المصارف مرآة للواقع الاقتصادي وبين أنه إن لم يكن هناك اقتصاد قوي فلن يكون لدينا مصارف متفرعة تقوم بوظيفتها الاعتيادية من استقبال الودائع ومنح القروض.

وأشار محمد إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب وجود جهاز مصرفي قوي ومتفرع قادر على تعبئة وجذب المدخرات المحلية بمختلف أشكالها (حسابات جارية، توفير، ودائع قصيرة وطويلة الأجل).

ولفت إلى أهمية تشجيع افتتاح فروع مصرفية في المناطق الصناعية كافة لما تعانيه من فقر بالفروع المصرفية، وذلك بحاجة إلى حالة النمو وسلامة اقتصادية، أما في حالة التراجع الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم فنحن لا نستطيع أن نفرض على المصارف افتتاح فروع في محافظات جديدة على الرغم من الحاجة إليها بسبب التكاليف المرتفعة سواء من ناحية تكلفة إنشاء مبنى وتجهيزه وأجور العاملين، وبين أن بعض المصارف الخاصة ترى أنه في ظل الواقع الاقتصادي الحالي لا حاجة ماسة لمزيد من الفروع ولأضعاف مضاعفة من الصرافات الآلية وخاصة في مناطق الوجود السكاني الكثيف ومناطق الحراك والنشاط الاقتصادي، وفي المناطق الحرة وعلى الطرقات الدولية والمناطق الصناعية على الأخص، وأشار إلى إمكانية تغطية الاحتياج الكبير للفروع المصرفية من خلال الاتفاق بين المصارف، الأمر الذي يتطلب تدخل المصرف المركزي ووزارة المالية كمنسق وراع لهذا المبدأ في التوزع.

> محمد: في حالة ارتفاع التضخم لا نستطيع أن نفرض على المصارف افتتاح فروع جديدة

العاصفة رملية تهدد القمح

الخليف لـ«الوطن» إنتاج القمح المتوقع مليونا طن وتكلفة كيلو القمح على الفلاح تتجاوز ٤٨٠٠ ليرة

رامز محفوظ

بين رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أن تأثير العاصفة الحالية في حال كانت غبارية ورملية كثيفة واستمرت لأيام سيكون لها تأثير واضح على المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والشعير ومن الممكن أن تؤدي إلى تنشيف سنابل القمح وتساقطها، موضحاً أنه لا أضرار واضحة مع بدء العاصفة اليوم ومن الممكن أن تسبب أضراراً في حال اشتدت الأرصاد الجوية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الخليف بأن حصاد القمح والشعير لم يبدأ بعد ومن المرجح أن يبدأ حصاد الشعير خلال مدة عشرة أيام أما بالنسبة للقمح فمن المرجح أن يبدأ حصاده خلال شهر تقريباً.

ولفت إلى أنه نتيجة الهطلات المطرية المنتظمة التي حصلت على امتداد المساحات المزروعة في القطر فإن إنتاج القمح يعتبر مبشراً للموسم الحالي، مشيراً إلى أن الإنتاج جيد في جميع المحافظات المزروعة بالقمح لكن النسبة الأكبر من الإنتاج تتركز في محافظة الحسكة ومن ثم تأتي محافظة حلب في المركز الثاني بالإنتاج لهذا الموسم، مبيناً في حال تم السماح للفلاحين الموجودين في المناطق الواقعة خارج السيطرة في الحسكة بتسويق إنتاجهم للحكومة سنشهد استلام كميات كبيرة ومتميزة، مذكراً بأنه في السنوات الماضية كانت فيها مليشيا «قسد» تمنعهم من تسليم إنتاجهم إلى مراكز الاستلام التابعة للحكومة.

وأوضح الخليف بأن الإنتاج المتوقع من مادة القمح للموسم الحالي من الممكن أن يقارب مليوني طن في المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة.

وأكد الخليف أن هناك ارتياحاً من الفلاحين على التسعيرة التي حددتها الحكومة لاستلام مادة القمح بسعر ٥٥٠٠ ليرة للكيلو الواحد، موضحاً أن تكلفة كيلو القمح على الفلاح للموسم الحالي تتجاوز ٤٨٠٠ ليرة والسعر الذي حددته الحكومة يعتبر مقبولاً للفلاح ويحقق من خلاله نسبة ربح مقبولة نوعاً ما.

وختم بالقول إن اتحاد الفلاحين طلب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تحضير كل المراكز في المحافظات لاستلام محصول القمح وتقديم كل التسهيلات للفلاحين من حيث تأمين أكياس الخيش وغيرها من المستلزمات الأخرى، ونحن كاتحاد فلاحين التقينا رئيس الحكومة ولاحظنا اهتماماً كبيراً من قبله ومساع لاستلام كل حبة قمح ووعدنا بتقديم كل التسهيلات الممكنة للفلاحين.